خبراء يعزون السبب للخلاف الدائر بين المركز والإقليم

نواب يتهمون جهاتٍ خارجيةٍ بعرقلة إقرار قانون النفط والغاز

□ بغداد / أحمد عبد ربه

وصف عضو لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب فرات الشرع قانون النفط والغاز بالآلية الأساسية في رسم السياسة الإستراتيجية ما بين الشركات النفطية العملاقة ووزارة النفط، لافتاً إلى أن تأخير هذه القانون سوف يفضي إلى عدم الوضوح والشفافية في السياسية النفطية.

وقال الشرع لـ (المدى): إن عدم إقرار قانون النفط والغاز ينعكس سلباً على طبيعة التعامل بين الشركات العملاقة في الصناعات الاستخراجية او الاستكشافية وحتى شركات النقل.

وأضاف الشرع: أن هذا التأخير يحدث إرباكاً في إدارة الثروة النفطية بالبلد كاختلاف الرؤيا بين الحكومة المركزية والإقليم على تقسيم الثروة متهماً بعض دول الجوار بالعمل على إبقاء هذا القانون معطلا، مبيناً أن هذا التأخير لا يؤثر مباشرة على حجم الإنتاج حالياً.

إلى ذلك عزا الخبير النفطي حمزة الجواهري تأخير إقرار مسودة قانونٍ النفط والغاز إلى الخلاف الدائر حالياً بين المركز وإقليم كردستان.

وقال الجواهري لـ (المدى): إن الدستور العراقي في المادة (١١١) أعطى ملكية النفط لأفراد الشعب كافة مشيراً الى ان الحكومة صاغت القانون وفق هذا الفهم للدستور في حين يرى الاقليم ان النفط في المحافظات يجب ان يدار من قبل المحافظات والاقاليم، مبيناً ان البعد السياسي الذي يكتنف القانون يؤثر كثيراً في طبيعة لجدل المحتدم بين الكتل السياسية حيال القانون.

من جانبه اتهم عضو لجنة النفط والطاقة عدي العواد جهات داخلية وأخرى خارجية تحول دون إقرار هذا القانون.

وقال العواد لـ (المدى): هنالك اجندة داخلية وخارجية تتمثل ببعض دول الجوار تحاول تأخير إقرار قانون النفط والغاز غايتها خلق أزمات بين مختلف مكونات الشعب والكتل السياسية، مشيراً إلى ان الكثير من النقاشات بهذا الشأن تبدأ وتنتهي بعدم التوصل إلى نتيجة على الرغم من وجود خمس مواد فقط غير متفق عليها في مسودة القانون.

وأضاف العواد: أن غياب القانون يجعل وزارة النفط تتعامل مع ملف الثروة النفطية وحدها بدون ان يكون لأي جهة رقابية دور على الإشراف، مبيناً أن الوزارة تعتبر في الوقت الحاضر هي المسيطرة على عمليات الاستخراج والتصدير وبالتالي تستغل قرب بعض أصحاب القرار في الحكومة مشيراً إلى أن الوزارة تعتمد على الجهد الرقابي للمفتشن العام فيها والذي لا يصلح أن يكون مفتشاً في وزارة العمل حسب قوله.

وتابع العواد: أن المشكلة الأخيرة في المسودة هي قضية التنقيب عن الحقول موضحاً أن إقرار القانون سوف يفضي إلى كيفية التقاسم السليم لهذه الثروة.

ولفت إلى أن جولات التراخيص السابقة أحدثت إشكالات كثيرة لأن غياب القانون سوف يوقع الوزارة بكثير من المطبات القانونية، داعياً إلى التأني في المباشرة بجولة التراخيص الرابعة تلافياً لحدوث مشاكل قانونية في ظل غياب قانون النفط والغاز.

ويؤكد خبراء في المجال النفطي أهمية الإسراع بتشريع قانون النفط والغاز بهدف وضع السياسات النفطية في مسارها الصحيح وبما يكفل الاستغلال الأمثل للثروة الوطنية الغنية.

ويرى بعض السياسيين أن مشروع قانون النفط والغاز الذي تقدمت به الحكومة يحصر قضايا رسم السياسات النفطية بيد وزير النفط ورئيس الحكومة فقط معتبرين ذلك مخالفا للدستور وأن مهمة وزارة النفط إدارية وهي ليست المسؤولة عن رسم السياسات النفطية.

ويقترح البعض أن يكون هناك مجلس أعلى للنفط يدرس السياسات النفطية وتشترك فيه المحافظات المنتجة للنفط، إضافة إلى وزير النفط وشركة نفط وطنية.

وأعلنت الحكومة في العام الماضي عن مصادقتها على مسودة مشروع قانون النفط والغاز وقررت إحالتها إلى البرلمان للمصادقة عليها في حين أعلن مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني أن الحكومة أدخلت بعض التعديلات على مشروع قانون النفط الذي طال انتظاره والذي راجعته لجنة الطاقة بمجلس الوزراء.

تداول أكثر من ٤٦ مليار سهم في البورصة خلال شباط الماضي

□ بغداد / متابعة المدى

أعلن سوق العراق للأوراق المالية عن تداول أكثر من ٤٦ مليار سهم بقيمة بلغت أكثر من ٨١ مليار دينار خلال شهر شباط الماضي مقارنة بشهر كانون الثاني الذي بلغ مجموع الأسهم المتداولة أكثر من ٢٤ مليار سهم.

وتداول السوق خلال شهر شباط الماضي ٤٦ مليار و ٤٠ مليون سهم بقيمة تداول بلغت ٨١ مليار و٧٣٨ مليون دينار، مقارنة بشهر كانون الثاني الذي بلغ مجموع الأسهم المتداولة فيه ٢٤ مليار و٤٧٣ مليون سهم بقيمة مالية بلغت ٤١ مليار و١٨٦ مليون دينار حيث بلغت عدد الشركات المتداولة ٦٦ شركة من أصل ٨٧ شركة مدرجة الكترونيا في السوق.

واقفل مؤشر البورصة في أول جلساته الافتتاحية لشهر شباط على ١٢٢,٥٥ نقطة مرتفعا بنسبة ٠,٧٣ ٪ عن آخر جلسة له من شهر كانون الثاني، في حين اقفل مؤشر البورصة في آخر جلسة له في شهر شباط على ١٢١,٣٦ نقطة منخفضا بنسبة ٠,١٦ ٪ عن أول جلسة له للشهر ذاته.

وبلغت العقود التي تداولها المستثمرون في السوق ١٤ ألف وستة عقود مقارنة بـ١١ ألف و٢٥٥ عقد لشهر كانون الثاني الماضي، فيما بلغت عدد جلسات السوق للشهر ذاته، ٢٢ جلسة وبمعدل خمس جلسات للأسبوع الواحد.

وكان شراء الأسهم المتداولة من قبل المستثمرين غير العراقيين لشهر شباط الماضي بلغت سبعة ملايين و ١٧١ مليون سهم بقيمة ١٣ مليار و ٨٦٥ مليون دينار، فيما بلغت بيع الأسهم المتداولة ٨١٩ مليون و٧٣٢ ألف سهم بقيمة بلغت مليار و٥٨٥ مليون دينار، كما تم تنفيذ ١١١٢ عقد شراء و٦٢٦ عقد بيع من أصل العقود المنفذة .

يذكر أن سوق العراق للأوراق المالية تأسست في حزيران ٢٠٠٤، وكانت تعتمد من قبل على التداول اليدوي، وفي نيسان ٢٠٠٩، اعتمد التداول الإلكتروني بشكل جزئي من قبل بعض الشركات، وبات التداول الكترونياً للشركات المسجلة فيها سنة ٢٠١٠، وتتداول في السوق ٨٥ شركة تابعة لسبعة قطاعات هي المصرفي، الصناعي، الفندقي، السياحي، الزراعي، الاستثماري، والتأمين والخدمات.

برلماني: إقرار الموازنة لا يمنع تعديل قانون الدفع الآجل

□ بغداد / المدى

بيّن عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية عزيز المياحي أن إقرار الموازنة المالية لا يمنع من أن تشهد تعديلات على بعض فقراتها وخصوصا الفقرة ٣٦ المتعلقة بإعمار البنى التحتية بالدفع الآجل.وأضاف المياحي في بيان صحفي: أن المتوقع أن يتم إجراء تعديلات على بعض فقرات الموازنة المالية لعام ٢٠١٢، وخصوصا في ما يتعلق بالمادة ٣٦ الخاصة بإعمار البنى التحتية بطريقة الدفع الآجل لبناء دور سكنية للفقراء وعدد من المستشفيات والمدارس،على أن تكون الأفضلية للمحافظات الفقيرة وبحسب نسب محروميتها.

وتابع المياحي ان التعديل سيتم من خلال تقديم مقترح تعديل القانون على غرار التعديلات التي يتم إجراؤها على بقية القوانين، مشيرا إلى أن تعديل الموازنة قد لا يحتاج بالضرورة إلى اجراء مناقلة بين أبوابها سيما وأن هذا المشروع مرسل في الأساس من قبل الحكومة، وقد رفضت بعض الجهات التصويت عليه لحسابات سياسية ولقلقها من أن يسجل هذا المشروع نجاحا للحكومة متناسين حاجة المواطن العراقي للحصول على سكن يليق به ويزيح عن كاهله أعباء الإيجارات المرتفعة. وأكد ضرورة أن تتحمل هيئة الاستثمار الوطنية مسؤوليتها في القضاء على أزمة السكن في العراق، لأنها معنية بالدرجة الأولى بهذا الأمر.

مقترح لمنح الخرّيجين الزراعيين أرضاً سكنية وأخرى زراعية

□ بغداد / متابعة المدى

اقترحت اللجنة الزراعية في مجلس النواب منح الخريجين الزراعيين أرضا زراعية وأخرى سكنية، مشيرة الى ان البلد بحاجة الى ١٧ قرية عصرية سنوياً لاستيعاب أعداد خريجي كليات الزراعة.

وقال مستشارٍ اللجنة عادل المختار لـ(شفق نيوز): تعقيباً على ما تم قراءته من قراءة ثانية لمشروع قانون القرى العصرية في جلسة سابقة لمجلس النواب والمقترح من قبل وزارة الزراعة، إن "فكرة القرى العصرية جيدة جدا في الدول المتقدمة التي تكون فيها الزراعة متطورة حيث تكون هذه القرى بمثابة منشأة تخصصية ذات نتائج ايجابية.وأضاف المختار: أن تكلفة كل قرية عصرية يراد إنشاؤها تقترب من ٥ مليارات دينار وبمدة انجاز لا تقل عن ٤ سنوات والقرية الواحدة تخصص لـ١٠٠ مهندس زراعي فقط، لافتاً الى ان القرى التي وجدت لامتصاص البطالة في القطاع الزراعي لن تكون الحل لهذه المشكلة منوها إلى ان كلية الزراعة تخرج سنويا ما يقرب من ١٧٠٠ مهندس زراعي وطبيب بيطري

وتابع المختار: هناك حلول أخرى لمعالجة أزمة البطالة في القطاع الزراعي كإعطاء كل مهندس ٤٠ دونما –ارضا زراعية– واستثمار مبلغ الـ ٥ مليارات دينار، المخصصة لإنشاء قرية عصرية واحدة في توفير بيوت بلاستيكية لهؤلاء المهندسين بالإضافة إلى قطعة ارض سكنية، مضيفا أن آلاف المهندسين سيستفيدون من هذه الخطة وسيقبلون على ما توفره لهم من مميزات فضلا عن أن هذا الحل سيكون قابلا للتطبيق من الناحية العملية وبسرعة اكبر من إنشاء قرى عصرية.ولفت إلى أن الأرض الزراعية كانت مربحة في السابق بالنسبة للفلاح لإمكانية استغلالها في مسائل أخرى كحقول الدواجن وتربية المواشي، لذلك كان هناك أكثر من نشاط اقتصادي في الأرض، مردفا "أما اليوم فأن هذه النشاطات متوقفة بسبب تكلفة الإنتاج وهو ما دفع الفلاحين الى هجرة أراضيهم الزراعية متسائلا عمّا "إذا كان هذا حال الفلاح وهو مستوطن الأرض فكيف بالمهندس الزراعي القادم من المدينة لغرض استغلال الأرض عن طريق القرى العصرية". وكانت لجنة الزراعة والمياه والأهوار، قد عقدت في منتصف شباط الماضي، اجتماعا بحضور رئيس اللجنة وأعضائها، وبحث الاجتماع المقترح المقدم من قبل رئيس اللجنة النائب حامد الخضري، بشأن عقد جلسة استماع لقانون القرى العصرية، وتوجيه دعوات إلى وزارتي الزراعة والموارد المائية وجميع اللجان النيابية والأعضاء الذين لديهم ملاحظات بشأن القانون وممثل عن وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب ونقابة المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين ومنظمات المجتمع المدني.

أمانة بغداد تعلن عن تمليك أراضي بزايز الفضيلية لساكنيها

□ بغداد / المدى

قالت أمانة بغداد إنها ملكت أراضي بزايز الفضيلية لساكنيها من خلال بيعها لهم من دون مزايدة علنية جاء هذا بعد موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء على هذا الإجراء. وقال وكيل الأمانة للشؤون الإدارية عبد الحسين المرشدي في بيان صحفي إن أمانة بغداد استحصلت موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء على تمليك المحلة ٧٥٣ في منطقة بزايز الفضيلية لساكنيها من خلال بيعها لهم من دون مزايدة علنية وبسعر الكلفة، وبحسب واقع الحال والمشيدات المقامة عليها لتنفيذ السياسة الإسكانية للدولة. وأضاف المرشدي: أن ملكية القطعة المرقمة ١٦/٣/١١/ في الفضيلية نقلت من وزارة المالية إلى أمانة بغداد، وتم إعداد التصاميم وتنفيذ الإفراز وإجراء الجرودات على شكل دفعات تتضمن المساحة واسم الشاغل ورقم هويته، مؤكدا اكتمال جميع الجرودات وان دوائر الأمانة باشرت بتنفيذ الإجراءات المتعلقة بهذا القرار.ويشار إلى أن منطقة بزايز الفضيلية تم توزيعها بصورة أصولية منذ عام ١٩٦٣، لشاغليها لغرض تربية المواشي وتزويد معامل الألبان الحكومية في بغداد بالحليب.

التخطيط: المثنى أفقر المحافظات

□ بغداد / المدى

أكدت وزارة التخطيط أن محافظة المثنى الأفقر في المحافظات العراقية تليها في المرتبة الثانية الديوانية وصلاح الدين وذي قار.وقال وزير التخطيط علي شكري لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن محافظة المثنى تصدرت هذا العام لائحة المحافظات الأكثر فقراً، إذ بلغت نسبة الفقر فيها ٤٦٪ فيما بلغت في الديوانية ٤٢٪ ونسبة الفقر بصلاح الدين ٤٠٪ ونسبة الفقر في بابل ٣٥٪ وفي ذي قار ٣٢٪".وأضاف أن "الوزارة كانت تعتزم تخصيص أموال للمناطق المحرومة إلا أن المحافظات الأخرى اعترضت على اعتبار أنها لم تحصل على تخصيصات مالية كافية".

وأوضح شكري أن "تخفيف ٣٠ مليار دولار في موازنة عام ٢٠١٢ حسب توصيات البنك المركزي خفضت من الوزارات ولم يطرأ أي تغيير على الموازنات المالية للمحافظات لأنها أثبتت جدية في تنفيذ المشاريع خلال العام الماضي ونسب انجاز مقبولة".

وأعلنت بعثة الأمم المتحدة في العراق في وقت سابق أن نسبة الفقر في العراق تصل إلى ٢٣٪ مؤكدة أنها تعمل على خلق فرص عمل للشباب في قطاعي النفط والغاز وبناء قدرات المؤسسات الحكومية للاستفادة من الخبرات.

الحكومة تخصص (٣٠٠) مليون دولار لشركة الخطوط الجوية الكويتية

□ بغداد / المدى

أكد الناطق باسم الحكومة علي الدباغ أن مجلس الوزراء وافق على تخصيص (٣٠٠) مليون دولار لدفعها إلى شركة الخطوط الجوية الكويتية لتسوية الدعاوى المقامة من قبلها على الخطوط الجوية العراقية والحكومة العراقية وإسقاط الأحكام الصادرة والتعهد بعدم إقامة أي دعاوى مستقبلية.وقال الدباغ في بيان له صدر من مكتبه الإعلامي: إن مجلس الوزراء، وافق في جلسته الـ(١٢) على مشروع قانون تخصيص (٣٠٠) مليون دولار لدفعها إلى شركة الخطوط الجوية الكويتية لتسوية الدعاوى المقامة من قبلها على الخطوط الجوية العراقية والحكومة العراقية وإسقاط الأحكام الصادرة والتعهد بعدم إقامة أي دعاوى مستقبلية.وأضاف الدباغ : أن مجلس الوزراء قرر إقراض وزارة الصناعة – شركة العز (٤٠٠) مليون دولار لإنشاء محطات كهرباء والموافقة على تمديد عقد شركة (ارمر كروب) الأمنية لحماية مطار بغداد الدولي لمدة ثلاثة أشهر واعتباراً من ٢٠١٢/٤/١ لحين اكتمال الإحالة وتوقيع العقد.وبين "أن الجلسة (١٢) لمجلس الوزراء تم فيها إقرار التقرير الكامل بشأن أولويات الحكومة لإعداد موازنة عام ٢٠١٣ مع الأخذ بنظر الاعتبار ملاحظات مجلس الوزراء و الموافقة على تسهيل إدخال معدات التصوير والمونتاج والتسجيل للإعلاميين الوافدين إلى العراق لتغطية أعمال مؤتمر القمة العربية.